

حوار مع مدير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي(*)

الأستاذ عبد الحفيظ أوارق

حاوره: غبغب ساسي وفضيلة عكاش

1 - هل يمكنكم تقديم عرض حال عن واقع البحث العلمي في الجزائر؟

لقد تضمن القانون الخماسي 2008-2012 تأسيس هيئة دائمة تتولى تسيير البحث العلمي في الجزائر. هذه الهيئة هي المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مهمتها تأسيس نظام وطني للبحث العلمي مهيكّل وفقا لمعيار مؤسساتي من خلال انشاء المؤسسات التي ستتولى تسيير البحث العلمي، اضافة الى توفير الهياكل والتجهيزات والموارد البشرية الضرورية. وينظم كل ذلك وفقا للبرامج الوطنية للبحث. مؤسساتنا، كان يجب وضع الهيئات التي تتولى تسيير وتقييم وبرمجة الأبحاث العلمية. وقد تم تنظيمها بشكل هرمي. الهيئة الأولى تسمى اللجان القطاعية الدائمة وتمثل مختلف القطاعات السوسيواقتصادية، بحيث تحوي كل وزارة لجنة قطاعية دائمة تضم عددا من خبراء القطاع ويترأسها وزير القطاع. تتولى هذه اللجنة وضع الاستراتيجية التنموية للقطاع في مجال البحث العلمي بتحديد الأولويات التي ينبغي التركيز عليها. المستوى الثاني في هذه البنية الهرمية يتمثل في اللجان القطاعية المشتركة. لقد أنشأنا 10 لجان قطاعية مشتركة، توجه اليها مختلف المطالب والمشاريع البحثية من طرف اللجان القطاعية الدائمة، لتقوم بناءا على ذلك بوضع استراتيجية وطنية للمسألة المطروحة. ان بعض القضايا التنموية متعددة الأبعاد، ومعالجتها تتطلب تدخل عدة قطاعات، لذلك يتم تسييرها من طرف هذه اللجان المشتركة التي تضم مختلف الشركاء. هناك أيضا المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يترأسه الوزير الأول ويضم مجموع الوزراء اضافة الى بعض الخبراء من المجتمع المدني يمثلون القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، وبعض الشخصيات العلمية. هذا المجلس هو الذي يقرر الأولويات فيما يخص التمويل.

(*) مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

هيئة استشارية أخرى، ذات أهمية، هي المجلس الوطني لتقييم البحث، تضم خبراء جزائريين مقيمين بالجزائر أو بالخارج. لديه نظرة حيادية تسمح له بتقييم مختلف هيئات وبرامج البحث العلمي. انه كنسخة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي خاصة بالبحث العلمي، بحيث يقدم للحكومة مؤشرات عن وضعية البحث العلمي في الجزائر.

هذا ما يتعلق بالمؤسسات. فيما بعد كان علينا التركيز على الخدمات والمحفزات المقدمة للباحث، أين يمكنه أن يمارس نشاطاته؟ لدينا اليوم أربع أنظمة أساسية للباحث: الأستاذ الباحث، الباحث الدائم، المستخدمين المدعمين للبحث ومهندسو البحث.

يمارس هؤلاء الباحثون نشاطاتهم في مخابر بحث أو وحدات بحث أو مراكز بحث أو محطات تجارب أو قواعد تقنية أو مواقع تكنولوجية، وهي مختلف المصالح التي يمكن للباحث أن يعمل لصالحها. بعد ذلك كان ينبغي تدارك التأخر الذي تعرفه الجزائر فيما يتعلق بالهيكل الموجهة للبحث العلمي. لقد أطلقنا برنامج انجاز 1000 مخبر بحث، حققنا منها 450 مخبرا الى يومنا هذا وهي حاليا عملية على مستوى الجامعات، 300 مخبر طور الانجاز، ولدينا برنامج لانجاز 300 مخبر أفق 2012. كان لدينا 20 مركز بحث عملي وقد شرعنا في انجاز 50 مركزا جديدا، اضافة الى 17 قاعدة تقنية و 7 مواقع تكنولوجية، ومرصدين فلكيين وبرج للطاقة الشمسية.

بعد ذلك، كان علينا تحسين مستوى المعدات التقنية على مستوى المخابر ومراكز البحث. وقد خصصنا لذلك الغرض غلafa ماليا بقيمة 25 مليار دج، ونحن الآن بصدد استقبال تلك التجهيزات. اضافة الى كل ذلك، كان علينا وضع نظام تحفيزي للباحث، بمعنى كيف نشتم الموارد البشرية؟ وبالفعل فقد تم مؤخرا رفع أجور الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، كما تم تأسيس منحة تعاقدية للبحث في اطار البرامج الوطنية للبحث. كل ذلك من أجل خلق محيط ملائم ومحفز للبحث، وخدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في اطار اقامة البرامج الوطنية للبحث. لقد تم اطلاق 34 برنامجا وطنيا تستجيب للنقائص والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، وتكرس شراكة بين قطاع التعليم العالي وبقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. واليوم فقد أتممنا هذا النظام المتكامل، وهو فعلي وعملي ولم تبقى الا بعض التعديلات التي شرعنا فيها.

2 - في ظل هذه الظروف، ماهي الأهداف المتوخاة من البحث العلمي في دولة من دول الجنوب كالجائر ؟

تصنف الجزائر حاليا من طرف المنظمات الدولية، ضمن الدول الصاعدة. والجزائر مع جنوب افريقيا هما الدولتان الافريقيتان الوحيدتان اللتان تم تصنيفهما من ضمن الدول الصاعدة، وأصبحتا نظرا لذلك من الدول التي لا يمكن تغييبها في مسار اتخاذ القرار على المستوى القاري والدولي. الأمر الذي جعل منهما الشريكان الأساسيان لدول الشمال في كل ما يخص الجنوب. وقد شرعت الجزائر في اعداد مجموعة مشاريع في مجال

التطوير التكنولوجي لتثبت مكانتها تلك، وكل توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تصب في هذا الاتجاه. وقد تضمن قانون المالية والقانون الجديد للصفقات العمومية انتقال الأفضلية الوطنية الى 25% للمنتوجات الوطنية، كما اشترط على المؤسسات الأجنبية التي تريد الاستثمار محليا أن تدخل في شراكة مع مستثمرين وطنيين. لسنا في حاجة الى رؤوس أموال، كما صرح بذلك الوزير الأول، بل الى معارف ومهارات ونقل التكنولوجيا، وهذا ما نطلبه من شركائنا حتى يتسنى لنا انتاج ما كنا نستورده، محليا. ان توجهات مديرية البحث العلمي حاليا منصبة على اقامة مشاريع للتطوير التكنولوجي، فنحن نريد أبحاثا علمية مفيدة عمليا، ولن نمول الأبحاث التي لا تنتج شيئا ملموسا، باستثناء ما يتعلق بالعلوم الاجتماعية. سنقيم المشاريع المطورة للتكنولوجيا بالشراكة مع الأجانب، بهدف تغطية السوق الافريقية. ان هدفنا على مستوى المديرية هو التطوير التكنولوجي وجلب التكنولوجيا والمهارات.

3- لكن إذا علمنا أن 90% من المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ليست لديها الامكانيات للاستجابة لهذه الأهداف؟

تكتسي مشاريعنا أهمية استراتيجية بالنسبة للبلاد، فنحن نسعى لتطوير المنتج وجعله تنافسيا، ومن ثمة ينبغي ايجاد ممولين من خلال تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وخلق مؤسسات. غير أن هذا ليس من مهامنا، فدورنا يقتصر على التطوير التكنولوجي، بتكوين المشروع وعرضه على المستثمر الصناعي مفتاح في اليد وله الاختيار.

4- يواجه الباحث في الجزائر عدة صعوبات، منها ما يتعلق بعزلته وما تنتجه من بحوث مجزأة وغير متكاملة، ومنها ما يتعلق بالعراقيل البيروقراطية التي تضاف الى بيئة مجتمعية تنسم بضعف الثقافة العلمية. ما رأيكم؟

تتعلق المسألة بمكانة الأستاذ الباحث في المجتمع، ان تكريس فكرة أن الباحث أو الأستاذ في قمة الهرم الاجتماعي، سيكون مؤشرا على النمو الثقافي في المجتمع. ففي الوقت الحالي نظرة المجتمع للباحث أو الأستاذ نظرة سلبية، ولم يكن هناك عمل اتجاه المجتمع لترقية المفاهيم العلمية البسيطة . لما تكون هذه الثقافة موجودة سننوجه نحو تكريس اقتصاد المعرفة، فمثلا في الولايات المتحدة، تقوم المؤسسات المشرفة على البحث العلمي باجراء تحقيقات سنوية تمس عامة المواطنين من خلال طرح مجموعة من الأسئلة العلمية البسيطة يتم الاجابة عنها بنعم أو لا: هل تعرفون ما معنى تسونامي؟ هل تعرف من هو أول رجل صعد الى الفضاء؟ ويتم بناء على ذلك تحديد مستويات الثقافة العلمية للمجتمع ومحاولة تحسين الأوضاع، وهذا هام جدا. في الجزائر نحن بصدد تحضير مشروع "قصور الاكتشافات" بشراكة مع الفرنسيين. وقصور الاكتشافات هي

مواقع تقوم المدارس والثانويات بتنظيم زيارات لطلبتها نحوها، ليتم تعريفهم بمختلف العلوم وأهم الاختراعات العلمية. وسيتم إقامة المشروع في كل ولايات الوطن.

5- يلاحظ في الجزائر حاليا، تمايز التخصصات، في الوقت الذي تتجه دول العالم نحو تعدد التخصصات. كيف يمكن توجيه سياسة البحث العلمي نحو تجاوز التخصصات (ما فوق التخصص) حيث تجد العلوم الاجتماعية مكانها؟

لا يوجد تمييز بين العلوم الاجتماعية والعلوم الدقيقة والتكنولوجية. فالعلوم الاجتماعية أساسية لتطوير المجتمع الجزائري. ولكن الواقع الحالي فيما يخص العلوم الانسانية يتميز بما يلي: ازدواجية اللغة بحيث كانت في السابق مفرنسة كلية ثم عربت ككل، لتبقى حاليا نواة مفرنسة. لما مررنا لمرحلة تعريب العلوم الانسانية واجهنا مشاكل عدة خاصة ما يتعلق بنشر المعرفة، لأن كل المجلات والمراجع والمجلات المتخصصة هي باللغة الانجليزية أو الفرنسية، أما المجلات الشرقية فهي لا تحظى بصدى عالمي. فالأبحاث الجزائرية قد تكون جد قيمة غير أن نشرها في مجلات عربية يجعل الباحث الأجنبي لا يطلع عليها مما يجعلها متوقفة على المستوى الوطني. في السنة الماضية نظمنا أياما دراسية للاطلاع على وضع العلوم الاجتماعية، غير أن ما حدث هو نشوب صدامات بين المفرنسين والمعربين.

أما ما يتعلق بشبكة الباحثين فهي تقوم على تقديم اقتراحات من طرف الباحثين لإنشاء شبكات بحث حول موضوع معين، وما يلاحظ هو غياب مشاريع بحث في العلوم الانسانية باستثناء اقتراح واحد يتعلق بتكوين شبكة باحثين حول موضوع المدينة والمجتمع بمبادرة من جزائريين مقيمين في الخارج. أبوابنا مفتوحة أمام كل الاقتراحات.

6- لكن البحث في العلوم الاجتماعية يواجه مشكل المعلومات؟

لقد أسسنا نظاما وطنيا للتوثيق الالكتروني، غير أن مختلف المجلات الموجودة اما باللغة الفرنسية أو الانجليزية، في حين تغيب الوثائق باللغة العربية. يجب أن تفتح العلوم الاجتماعية على اللغات الأجنبية، وأن تتحكم بها. لدينا حاليا مشروع شراكة مع أمريكيين لتأسيس مكتبة الكترونية، سيقومون بمساعدتنا لترجمة أبحاثنا من اللغة العربية الى الانجليزية للتعريف بالأبحاث الجزائرية في العالم، وهذا مهم جدا.

7- وماذا عن مصادر المعلومات، غالبا ما تمتنع مؤسساتنا عن تقديم المعطيات اللازمة للباحث كما أن معظمها تنقذ لنظام احصائي؟

ينبغي للقطاع السوسيو اقتصادي أن يستوعب بأن الجامعة في قمة الهرم ويجب عليه التعامل معها، وبأن الباحث الجامعي هو الذي يستطيع ايجاد الحلول للمشاكل الواقعية. من غير الممكن أن نتوصل لأهدافنا اذا لم يلعب القطاع الاقتصادي دوره كشريك للجامعة.

8- لقد أصبح تقييم الجامعات عبر العالم شائعا في الوقت الحالي. غير أن بعض المتغيرات المستعملة في التقييم طرحت للنقاش كي لا نقول تم الاعتراض عليها. أين تتموقع الجامعات الجزائرية من ذلك النقاش؟

فيما يتعلق بموضوع الترتيب، شرعنا في مبادرة مع هيئة دولية لاعادة النظر في الترتيب. وقد قمنا باختيار 5 جامعات وطنية لذلك الغرض.

لقد وجدنا أن أحد المشاكل الأساسية يتمثل في كون الجامعات الجزائرية تنشر الأبحاث بعناوين مختلفة. فمثلا وجدنا أن لجامعة باب الزوار 17 عنوانا مختلفا فهناك من يضع: جامعة باب الزوار وهناك من يضع جامعة هواري بومدين وهكذا، بحيث يظن القارئون على الترتيب بأنها 17 جامعة مختلفة. وعندما عملنا حوصلة هذه المعطيات مع ذات الهيئة وجدنا أن الجامعات الجزائرية تتموقع ضمن ال 500 أحسن جامعة في العالم. ليس لدينا مواقع الكترونية عملية، في حين أنه عند التقييم يلجأ المختصون الى المواقع الالكترونية لاحصاء المنشورات (عدد الأطروحات ، عدد المقالات ..)، فلا يجدون شيئا مما يضعف موقعنا. لقد تحسن ترتيب بعض جامعاتنا بشكل ملفت للنظر، فمثلا، جامعة قسنطينة كانت في المرتبة 9000 سنة 2009 وأصبحت في المرتبة 3000 سنة 2010 أي ربحت 6000 درجة.

ان ترتيب الجامعات قائم على احصائيات كمية بحتة، فمثلا نجد جامعة الاسكندرية في المرتبة 197، وهي بذلك أول جامعة عربية في التصنيف العالمي، غير أنها جامعة ضخمة من حيث عدد طلبتها وأساتذتها حيث أن لديها 38000 أستاذ وحوالي مليون طالب (في حين أن الجزائر كلها لديها حوالي 38000 أستاذ و 1.2 مليون طالب). فمن الطبيعي إذن، أن يكون عدد المواد المنشورة بها أكثر لدرجة أنها تحصلت على ترتيب أفضل من جامعة هارفارد وهذا مستحيل. ان المؤشرات المأخوذة في الاعتبار تقوم على العدد وليس على النوعية وهذا لا يكفي يجب اعادة النظر في المؤشرات.